وضع الأسرة الاجتماعي في الأحياء المتخلفة

بقلم: د. الطاهر سعود، د. أنور مقراني

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

ملخص:

لقد حملت إشاعة التمدن والعمل والترقية الاجتماعية للجماهير في الجزائر، إلى أن تتحول المدينة إلى ريف كبير تعيد فيه الأسرة المهاجرة إنتاج مظاهر الحياة الريفية وتجلياتها (كمثال المقهى عند بيير بورديو). ومنه أصبحت ظاهرة الأحياء المتخلفة بشروط الحياة التي تقدمها لهاته الأسر تسهم أكثر في اعتزالهم وانشقاقهم عن نموذج "الفرد المواطن" الذي هو أساس المجتمع الحديث. إنّ هذا المقال يبحث في خصائص السكن الذي تقطنه هذه الأسر في الأحياء المتخلفة، وفي طبيعة الظروف الاجتماعية التي يحياها هؤلاء؟

الكلمات المفتاحية: الحي المتخلف، المجتمع الجزائري، الأسرة الجزائرية، الوسط الحضري،

Résumé:

La propagation de l'urbanisation, du travail et de la promotion sociale des masses en Algérie, a fait de la ville une grande campagne où la famille d'immigrants reproduit les aspects de la vie rurale et ses manifestations (par exemple le café chez Pierre Bourdieu).

Et de là, le phénomène des bidonvilles, avec les conditions de vie qu'il offre à ces familles, contribue plus à leur éloignement et à leur dissidence du modèle de «l'individu citoyen», qui est la base de la société moderne.

Cet article se penche sur les caractéristiques du logement de bidonvilles ou résident ces familles, et la nature des conditions sociales vécues par ces personnes?

تمهيد:

تعدّ الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية في حياة الفرد، والفضاء الذي تتم فيه تنشئته وتنميته، من هنا كان الاهتمام بها شائعا لدى الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، واتسعت دائرة البحث فيها لاحقا لتشمل تخصصات مختلفة من هذا العلم.

لقد عرف المجتمع الجزائري منذ ستينيات القرن الماضي أنموذجا تنمويا هدف إلى الارتقاء بالفرد والأسرة إلى مستوى الرهانات التي حاولت الدولة الدخول فيها، إن على المستوى المحلي أو الدولي عبر إقرار عدد من الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية...إلخ لأجل إحداث التثقيف والتنشئة المنشودة لمجتمع في طور التحضر. من هنا كانت الأسرة الجزائرية محطّ هذه العملية التغييرية؛ حيث كان لإشاعة التمدن والعمل والترقية الاجتماعية للجماهير دور في أن تكون المدينة ملاذ هؤلاء للاستفادة من سياسة التحضر.

وفي ظل وضع بهذه المواصفات تحولت المدينة إلى ريف كبير تعيد فيه الأسرة المهاجرة إنتاج مظاهر الحياة الريفية وتجلياتها (كمثال المقهى عند بيير بورديو). ولكون المدينة لم تستطع أن تستوعب هذه الأعداد المتنامية من السكان النازحين إليها سواء ترافق ذلك مع مشروع التنمية السابق أم مع الأحداث المأساوية التي عرفتها البلاد مع بداية تسعينيات القرن الماضي. إنّ ظاهرة الأحياء المتخلفة أصبحت هي واجهتها الحضرية؛ حيث تدعّمت وتوسعت باعتبارها ملاذا لتحسين الظروف الاجتماعية والأمنية، وقد أكدت الدراسات أنّ هذه الأحياء بشروط الحياة التي تقدمها لهاته الأسر، إنما تساهم أكثر في اعتزالهم وانشقاقهم عن نموذج "الفرد المواطن" الذي هو أساس المجتمع الحديث، وتبعا لما سبق فإننا نسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي خصائص السكن الذي تقطنه هذه الأسر في الأحياء المتخلفة؟
- ما طبيعة ظروفهم الاجتماعية؟

وقبل الإجابة على هذين التساؤلين المركزيين سنعرض بطريقة مركزة لمباحث الأسرة والحي المتخلف والموضوعات الجزئية ذات الصلة بهما ليكون للدراسة عمقها المعرفي.

أولا: الأسرة العربية والجزائرية، اقتراب سوسيولوجي:

إنّ الأسرة بما هي جماعة بشرية تعدّ التشكيلة الأصغر والأدنى في سلم النسب في الإطار المجتمعي والقبلي الذي يعد الأكثر حضورا في الحالة العربية والحالة الجزائرية أحيانا.

لقد شكلت الأسرة مجالا مهما في مختلف التخصصات الاجتماعية، وتراكم حولها- منذ تم إنشاء معاهد وأقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية- تراث نظري وزخم من البحوث والدراسات والكتابات التي اقتربت من هذا المجال ومتعلقاته بالبحث والاستكشاف، مع ما يمكن أن يسجل على هذا التراث من ملاحظات على الصعيد المفهومي والمنهجي؛ فكثير من هذه الإسهامات جاءت عاكسة للظروف الفكرية والسياسية والأيديولوجية التي خبرتها مجتمعاتنا العربية مجال الدراسة، فهناك الاقترابات الماركسية وهناك الاقترابات الوظيفية وهناك الاقترابات التوفيقية، والاقترابات التلفيقية...

وإذا كانت هذه مرحلة لا بد منها على صعيد البحث الاجتماعي لأنه كان لا يزال في طور التشكل وفي بداياته الجنينية والريادية، فإنّ القضية اليوم تستدعي استئناف جهد فكري ومنهجي وبحثي يؤسس لمرحلة جديدة من التناول فيما يخص موضوع الأسرة، على حساسية هذا الموضوع وأهميته، وربما خطورته في سياق ما تخبره مجتمعاتنا اليوم من تغيرات ثقافية وحضارية، وفي ظل تحول أساسي لكثير من القضايا وثيقة الصلة بموضوع الأسرة، وعلى رأسها المفهوم نفسه؛ إذ لم تعد تعرّف (أي الأسرة) بأنها الإطار الأساس المتشكل من عناصره التقليدية (ذكر/أنثى)، بل تحولت في ظل عالم البيولوجيا والاستنساخ واستزراع النطف البشرية، والإباحية المشرعنة إلى مفهوم تجاوز الدلالات والمعاني الأصلية التي توحي بها كلمة "الأسرة"، وسنحاول في هذا المبحث أن نقدم ملخصا مختصرا لأبرز الاقترابات التي عالجت موضوع الأسرة بما يتيح لنا تبيّن السياقات النظرية التي يقارب من خلالها هذا الموضوع تبعا للمسح الجيد الذي قدمه الطاهر لبيب في مقالة حول الأسرة العربية[1].

يقسّم الطاهر لبيب المنظورات التي تناولت موضوع الأسرة العربية كما جسّدتها الدراسات والبحوث المنجزة حول الموضوع إلى ثلاث رؤى هي: الرؤية التماسكية، الرؤية

[1] أنظر : الطاهر لبيب، "الأسرة العربية: مقاربات نظرية"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: العدد 308، السنة السابعة والعشرون(أكتوبر 2004)، ص 79-102.

البنيوية البطريركية، الرؤية التطورية، وتندرج ضمن هذه المنظورات الكبرى أو الرؤى مقاربات فرعية، فالرؤية الأولى وهي:

1–الرؤية التماسكية:

هي رؤية لا صراعية تقرأ ما يُنتج داخل الأسرة من أفعال وعلاقات وأدوار... في ظل معطى التماسك كآلية ينبغي أن تسود داخل الأسرة وتؤكد على ضرورته. ويندرج ضمن هذه الرؤية مقاربتان:

– **المقاربة الدينية:** التي تستدعي المقولات الدينية التي تحث على الطاعة والاحترام الوالدي، وتؤكد على قيم التراحم والتوادد والانسجامية داخل النطاق الأسري.

– **المقاربة التنشيئية:** وهذا الاقتراب يؤكد على الدور التربوي والتنشيئي الذي تضطلع به الأسرة بما هي ممحضّة له أصلا، لأنه الأساس المؤثر في المجتمع ومن خلاله يعيد المجتمع إنتاج ذاته.

غير أن هاتين المقاربتين تتعرضان للنقد خاصة من جانب أنصار الرؤية الحداثية للأسرة الذين يشددون على الحرية والاختيار (التأكيد على حرية العلاقات الجنسية، الإنجاب غير الشرعي، تماهي دور المرأة والرجل...).

2– الرؤية البنيوية البطريركية:

وتندرج ضمن هذه الرؤية كثير من الدراسات العربية التي تأثّرت (أي هذه الدراسات) بالنموذج التحليلي–التفسيري الذي قدّمه الكاتب العربي هشام شرابي في دراسته حول النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي[2]. وتؤكد بؤرة هذه الرؤية على ظاهرة البطريركية أو الأبوية التي تعدّ بحسبها أهم ظاهرة تتميز بها الأسرة العربية، وتتم عملية إنسالها وإعادة إنتاجها من خلال ميكانيزمات التنشئة في إطار الأسرة، وفي إطار المجتمع العام ككل؛ فالأب

[2] أنظر في هذا الصدد ملخصا للكتاب في: **مجلة العربي**. الكويت: عدد صادر في 1982.

أو البطريرك هو رأس الهرم الأسري، والمحتكر والمجسّد للسلطة، فيه، وحوله تدور كل شؤون الأسرة.

وكغيرها من الأطر الفكرية المتعلقة بتنظير الأسرة فإنّ هذه الرؤية لم تسلم من بعض التحفظات والانتقادات؛ فالتأكيد بإطلاقية على أبوية وبطريركية الأسرة العربية يعوزه المصداق الواقعي؛ إذ الاستثناءات عليه كثيرة بما يجعله لا يصمد كتقعيد لمنطق يُرى أنه مفسّر لبنية هذه الأسرة، فمظاهر استقلال المرأة، وتغير أدوارها، ووضعها داخل البناء الأسري، والانتقال –بفعل عوامل كثيرة ثقافية واقتصادية... – من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، ومختلف مظاهر التغير الأخرى الممكن رصدها جعلت الكثيرين يحترزون من القول بفكرة بطريركية الأسرة العربية.

3– الرؤية التطورية:

وهي تلك القائلة بفكرة التطور الذي طرأ ويطرأ على الأسرة العربية، فهي رؤية تهتم وتركّز على رصد المراحل والممرات التي سلكتها الأسرة العربية في سيرورة ارتحالها من القبيلة، إلى العشيرة، إلى الأسرة لدى البعض؛ أو من الأسرة الممتدة إلى الأسرة الممتدة المعدّلة، إلى الأسرة النووية، وضمن هذه الرؤية يمكن أن نرقب المقاربتين التاليتين:

– **المقاربة التاريخية الاجتماعية:** وهي مقاربة تستدعي أسلوب ومنطق التحليل التاريخي الاجتماعي، فالأسرة من هذا المنظور هي كيان يتطور عبر الزمن، ففي الحالة العربية الأسرة هي مؤسسة تتغير على متصل زمني، فمن الأسرة–العشيرة إلى الأسرة الواسعة الممتدة إلى الأسرة الأرستقراطية المركبة... وهذا التصنيف مبني على استقراء التاريخ الاجتماعي للمجتمعات العربية ومحاولة نمذجته وتنظيره.

– **المقاربة السوسيولوجية:** والدراسات التي تستخدم هذه المقاربة هي تلك التي تبحث في العلاقة بين بنيتين متغيرتين، البنية الأسرية من جهة والبنية الاجتماعية من جهة أخرى، وما يمكن أن نلمسه في الدراسات العربية المنتمية إلى هذا الفضاء –حسب الطاهر لبيب– هو

تركيزها على ثلاث ثنائيات أساسية هي: ثنائية الحداثة والتقليد، وثنائية الداخل والخارج، وثنائية العام والخاص.

ثانيا: الحي الحضري المتخلف: المفهوم، الخصائص والتكون (التبنين):

تعد الأحياء المتخلفة (غير المخططة، الهامشية، الطرفية، العشوائية، العارضة أو القصديرية) ظاهرة عمرانية يمكن ملاحظتها في أغلب مدن العالم الثالث ومنها المدن الجزائرية، وهي ظاهرة مرضية لأنها تعكس صورة لا حضارية عن إيكولوجية وهندسة المكان، بالإضافة لما تولده من الظواهر الاجتماعية الخطيرة كالجريمة والانحراف وغيرها.

1-مفهوم الحي المتخلف:

الحي المتخلف كما يتعرف في أدبيات علم الاجتماع الحضري هو ذلك الوسط السكني الذي أقيم في مكان غير معدّ وغير صالح للسكن، صنعت بيوته في الغالب من الطوب أو الصفيح أو الإسمنت وبطريقة عشوائية لا تحترم المقاييس العمرانية، ومن الناحية الوسائلية هو حي يفتقد للمرافق الضرورية للحياة كالماء والتصريف الصحي[3]... غير أنّ التمعن في سيرورة تشكل الحي المتخلف تكشف لنا بأنه ينشأ بطريقة غير مشروعة من المنظور القانوني، إلا أنه في الأخير يتحول إلى واقع مفروض يلزم الجهات الوصية (الإدارة) التعامل معه كواقع فعلي.

إنّ شرعنة الحي المتخلف جعل منه واقعا فعليا (مثل كثير من الظواهر والممارسات التي حاربتها الدولة، وعندما فشلت حاولت التدخل بطريقة أخرى لتقنينها، مثل ظاهرة الطرابندو، ظاهرة احتلال المساحات في المدينة بقصد البيع، احتلال أماكن توقف السيارات، ظاهرة الأكشاك...)، وبالتالي فإنّ واقع الحال قد تجاوز بعض التعريفات التي قدمها بعض الدارسين لهذه الظاهرة؛ إذ أصبح الحي المتخلف-في بعض الحالات من المدن الجزائرية-

[3] أنظر: علي بوعناقة، "الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية-الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية"، في: سليمان الرياشي"وآخرون"، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، سلسلة كتاب المستقبل العربي (11)، ص 361.

يتمتع بتوفر بعض المرافق الاجتماعية والاقتصادية (ماء، كهرباء، مدارس للتعليم، مرافق رياضية...)[4]. لقد شكّل الحي المتخلف موضوعا مهما للعديد من الاختصاصات، فكثير من الدراسات في علم الاجتماع والعلوم السياسية تبرز أثر هذا الفضاء الاجتماعي، ودور هذا الحيز المتشكّل في أطراف المدن الكبرى–التي امتدت فيها الأحياء الصفيحية وانتشرت بها كافة أشكال السكنى العارضة الهشة المتدنية الاندماج[5]– في توليد العديد من الظواهر الاجتماعية، كالجريمة والانحراف والأصولية الإسلاموية...

2– خصائص الأحياء المتخلفة: إنّ الخصائص التي يمكن تمييزها عن الأحياء المتخلفة تسمح بموضعة هذه الأخيرة في إطارها الخاص، بما يسمح بتعريفها وبالتالي تفريقها عن باقي الأحياء الأخرى التي تتميز بنوعية الفئات التي تنتسب إليها، ذلك أن التفاوت الاجتماعي بين هذه الفئات بمناسبة المحيط العمراني الذي تقطنه هو من يحدّد طبيعة الحي، من هنا لا بد أن نوضّح الخصائص التي تطبع الأحياء المتخلفة:

1.2– خصائص عمرانية: إنّ أهم مظهر يمكن أن يختصر هذه الخاصية هو أن "المنطقة الحضرية المتخلفة مكان مزدحم بالمباني والمساكن التي لا تصلح للسكن الإنساني أصلا"[6].

فهذه الأحياء التي توجد في مثل هذه الفضاءات، والتي توجد في أغلبها ضمن مسمى الأحياء الشعبية أو الهامشية، تعطي ذلك الانطباع بفقدان كل أشكال المدنية ما عدا وجود حد أدنى من الخدمات (الكهرباء، المدارس، المستوصف)، وهذه الهامشية إنما تنمّ عن حالة الانشقاق التي يعيشها هؤلاء السكان عن باقي المحيط الحضري، فحالة الزحام واختناق المباني

---

[4] يمكن أن نضرب أمثلة عن ذلك بما هو حاصل بولاية سطيف، فحي لانقار أو حي طنجة الشعبي المتواجدة بمدينة سطيف، أو حي الشيخ العيفة القريب منها، أو حي ذراع الميعاد القريب من مقر دائرة عين ولمان هي أمثلة حية للأحياء غير المخطة والمتخلفة التي فرضت نفسها واستفادت من بعض المرافق التي لا تتحدث عنها بعض الأدبيات السوسيولوجية.

[5] جيل كيبل، **يوم الله، الحركات الأصولية في الديانات الثلاث**، ترجمة نصير مروة، ط1 (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992)، ص ص 23-24.

[6] محمد الكردي، **دراسة في التحضر الاجتماعي: الأنماط والمشكلات**، ج2، (القاهرة: دار المعارف، 1987)، ص36.

والسكان تسهم من جهة في أن يخرج هؤلاء وأولئك للبحث عن مورد استرزاق خارج الحي، والاكتفاء المادي معه (العمل، شراء سلع) دون أن يصل ذلك إلى حد انفتاح الحي مع محيطه الخارجي. وهناك حالة خاصة تنشأ بفضل هذا الازدحام وهي تقوية الروابط الاجتماعية بين منتسبي هذا الحي، فانغلاق هذا الفضاء يدعم التبادلات والتفاعلات الاجتماعية ويكرّس فكرة التشبث بالموروث التقليدي والثقافي الذي يصبح قاعدة السلوك ومعيار النظر إلى الأمور، وكأن هذه العملية تعيد إلى الأذهان تلك الحالة التي يكون عليها المجتمع التقليدي الريفي؛ حيث يصبح الحي في المدينة كصورة منمّطة، واستحضار لواقع تقليدي، من هنا يصبح هذا الانغلاق مرادفا للجمود وواقعا دفاعيا للفرد في ظل جماعة تنشد التماهي التام لأعضائها الذين يتشاركون هذا الفضاء المتخلف. والصورة الكامنة وراء هذا الأخير تكمن في حالة القهر التي تمارس على الأفراد والتي تتضح تماما "في المجتمع التقليدي الذي يمتلك أبناءه ويلغي مبادراتهم، إنه يقولبهم في صيغ جامدة ثابتة"[7].

كما تمتاز الأحياء المتخلفة بأنها لا تمنح لساكنيها الراحة، بل وحتى الشعور بالأمن، كما لا يشعر الفرد فيها بأنه يعيش حريته في منزله، فهو مشترك ومتقاسم للمسكن مع جيرانه، ولا يفصله عنهم سوى جدار صنع من الطوب أو ما شاكل. كما أن غرف البيت ضيقة، وبالنتيجة لا يمكن التفكير في الزواج لدى الذكور الذين تنتشر لديهم العزوبة بكثرة. وهاتين الميزتين عدا الراحة وغياب الحرية تدفع إلى أن "يتجه أغلبهم إلى التعبير عن ذلك بشتى الطرق اللاحضارية"[8]. خارج المسكن لا يختلف في وضعه عن داخله، فإضافة إلى الحيّز المكاني الذي يشغله الحي المتخلف ضمن فضاء المدينة، فالمسكن يقتطع جزءا من المجال العائد لجميع السكان، وذلك بمسمى توسعة المسكن أو إضافة طوابق أخرى تحت بند

[7] مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سوسيولوجية الإنسان المقهور**، ط 8 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص 104.

[8] حسين عبد الحميد رشوان، **مشكلات المدينة**، (الاسكندرية: المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، 1998)، ص5.

استحواذ أقصى للهوامش وذلك على حساب الطريق أو الرصيف أو ركن ضيق يلعب فيه الأطفال. إذاً الكل يعتقد أنّ حل مشكلة السكن يمر عبر الاستيلاء على حصة هامشية من الحي، وهذا الحراك يشجعه سهولة البناء الذي لا يفترض الالتزام بقواعد البناء. من هنا تنتج عن عمليات البناء الفوضوية واختزال الحي في غرف متداخلة ومساكن متلاحمة بأزقة ضيقة وطرق غير ممهدة.

2.2– خصائص سكانية: نظرا لكون هذه الأحياء تحمل صفة التخلف فعلينا أن نتوقع أنّ قاطنيها ليسوا من الفئة المدينية الصرفة، لذا فهم حاملون لثقافة شعبية بسيطة تولي قدرا معتبرا للاتكالية والفهم الساذج للحياة، فنجد أنّ المنزل قد يجمع بين جدرانه أكثر من أسرة، يتشاركون غرف البيت، ومرافقه تشيع بين أفراده البطالة والانحراف والجريمة. ولا نغفل عن الإشارة أن هذا الحي ليس فقط مجالا عمرانيا فحسب، وإنما هو أيضا فضاء لساني يلتقي فيه الكل كي يتبادلوا ويؤسسوا للغة تخاطب كلامية ورمزية تعبّر عن ثراء هذه العلاقات الاجتماعية. إضافة إلى ما سبق فهذه الأحياء تتميز بنقص كبير في مستوى الخدمات الاجتماعية المقدّمة، إن على المستوى الإداري أو الصحي أو التعليمي، لذا فهي معرّضة دائما لانتشار الأمراض المعدية خصوصا بين الأطفال.

من بين الخصائص التي نوردها في هذا السياق تدهور المستوى المعيشي للسكان بفعل انخفاض الدخل؛ حيث تكون وطأة تراجع القدرة الشرائية شديدة على هؤلاء السكان الذين –وكما أشرنا إليه من قبل–تشيع بينهم البطالة. كما تشير الدراسات أيضا إلى أنّ المستوى التعليمي لسكان هذه الأحياء يتميز بانخفاضه، وأنّ نسبة التسرب المدرسي بين المتمدرسين عالية وذلك لعدم تمكن الأولياء من التكفل بهم. في الأخير من المظاهر التي تشيع في هذه الأحياء ثقافة الفقر ومظاهر الإجرام والانحراف وانتشار الفساد الاجتماعي؛ حيث تتحول بعض مساكن الحي إلى مرتع حقيقي للدعارة وممارسة الرذيلة.

3.2– خصائص اقتصادية: ومن بينها تردي الأوضاع المعيشية للسكان بفعل تراجع مستوى الدخل وشيوع الأنشطة التجارية والحرفية غير المصرح بها خصوصا تلك التي تتطلب إعدادا مهنيا وتأهيليا. كما تتميز هذه الأحياء بسيادة الفقر وارتفاع نسبة البطالة.

شكل رقم (01) يوضح نموذجا تصوريا عن الحي الحضري المتخلف

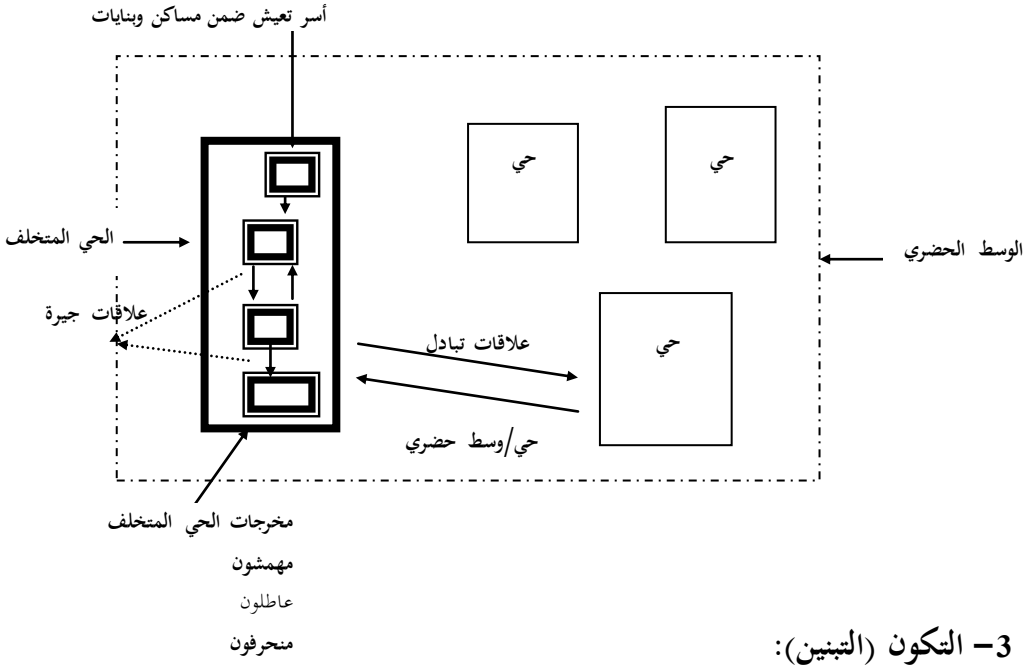

3– التكون (التبنين):

إنّ تتبع سيرورة تشكّل وتكوّن الأحياء الحضرية المتخلفة في مختلف دول العالم الثالث يكشف عن جملة من العوامل بعضها يعبر عن مشتركات عامة، وبعضها الآخر يعبّر عن خصوصية ظروف تتوفر في حالات دون الأخرى (أي في دول دون أخرى). وفي الحالة الجزائرية تتكشف لنا جملة من العوامل والظروف السوسيولوجية والتاريخية التي أدت إلى ميلاد وتطور هذه الفضاءات الاجتماعية، يمكن أن نجملها في:

1.3– الظرف الاستعماري: يشكّل العامل الاستعماري واحدا من أهم العوامل التي ولّدت في نطاق المدينة الجزائرية ما نسميه في لغة علم الاجتماع الحضري الأحياء المتخلفة، فكما هو معلوم أنّ سياسة التفقير الجماعي التي خطط لها المشروع الاستعماري الفرنسي والتي

نتجت عن تفتيته للقبائل والأعراش ومصادرة الأرض، قد أدت إلى نزوح وهجرة متعددة الاتجاهات، والمعطيات الإحصائية تدل على أنه لم يكن في الريف الجزائري في حدود سنوات 1950-1954 مثلا سوى12% من الرعاة و10% من الخمّاسة، أمّا العمال الزراعيون (دائمون وموسميون)فلم تتجاوز نسبتهم 12% في مقابل وجود مليون من الريفيين العاطلين[9]، هؤلاء الذين تدفقت أعداد كبيرة منهم من الريف نحو المدن والتجمعات الحضرية، وتكدّست في الأحزمة الملتفة حول المدينة مشكّلة أحياء هامشية تحوي أعدادا كبيرة من اليد العاملة الرخيصة. ومع استمرار معدلات حركة النزوح نحو المراكز الحضرية انقسمت المدينة في الجزائر إبان تلك الفترة إلى أحياء أوربية راقية، وأحياء أهلية فقدت كل عناية وتنظيم، لتتحول إلى محاشر للبشر، وهو ما جعل مالك بن نبي يعلّق واصفا هذه الوضعية بقوله ".. فمن السهل أن نلمح في طراز [البناء] طابع الهوان الذي يحاول الاستعمار بكل ثمن إلحاقه بحياة المسلمين...[ف] مدن السراديب الموجودة في ضواحي الجزائر..[تضفي] طابع الاستعمار المهين الذي ألصقه بفن البناء [وهو].. ضرب من ضروب التنكر للذوق الإسلامي ومحو للطراز العربي الجميل الذي خلف آثارا لا تمحى في الأندلس"[10].

2.3- الظرف التنموي[11]: يشكّل الظرف التنموي عاملا مهما ترجع إليه نشأة وتناسل العديد من الأحياء المتخلفة المتواجدة في العديد من المدن والمراكز الحضرية الجزائرية، فكما

---

[9] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 198)، ص 77.

[10] مالك بن نبي، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط5 (دمشق: دار الفكر، 1986)، ص113.

[11] يشدّد العديد من الدارسين على دور العامل التنموي في بروز الحي المتخلف ودور هذا الأخير في توليد بعض أهم الظواهر التي عاشتها الدول الإسلامية وهي ظاهرة الأصولية؛ حيث يقول جيل كيبل مثلا "فتدفق العملات الصعبة الأجنبية عزز التباينات والفوارق النافرة بين العالم الريفي والمراكز الدينية.. وهكذا فإن الهجرة الريفية اتخذت أبعادا لم يسبق لها مثيل؛ بحيث فاضت مدن الشرق الأوسط العملاقة بالفلاحين السابقين الذين استقروا في حزام المدن الصفيحية والأحياء الصفيحية وسواها من ضروب السكنى الهشة التي بنيت بدون أخذ القواعد والأحكام البلدية بعين الاعتبار"، فالظاهرة نفسها-مثلما يرى الكاتب- عاشتها أحياء طهران جنوبي وغيشيكوندو إسطامبول وأحياء الجزائر الصفيحية، المرجع نفسه، ص 34.

هو معلوم أنّ الدولة الوطنية باشرت بعد الاستقلال عملية استرجاع السيادة الوطنية، محاولة تحقيق الاستقلال في أبعاده الثقافية والسياسية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس انطلقت خطط تنموية في المجال الاقتصادي بدءً بتجربة التسيير الذاتي، ثم بإطلاق مشروع ما اصطلح عليه بـ"الثورات الثلاث: الزراعية والصناعية والثقافية"، وعلى رأسها الثورة في المجال التصنيعي. ومما يلاحظ على التجربة التنموية الجزائرية في هذا الميدان أنها أعطت الأولوية للنشاط الصناعي على حساب النشاط الزراعي رغم أنه كان النشاط الأساسي الذي تمارسه غالبية الجزائريين، على اعتبار أن الجزائر بلد زراعي قبل كل شيء، وعالم الريف يستغرق منه حيزا كبيرا. وقد جرى تبرير هذه الخيارات (أولوية الصناعي على الزراعي) بمقولات عديدة، لعلّ أهمها مقولة اللحاق بالركب وتقليص الفجوة مع المجتمعات الغربية التي هي مجتمعات صناعية بالأساس.

لقد نتج عن هذا الخيار انهيار النشاط الزراعي المتركّز في الريف أساسا لحساب النشاط الصناعي المتركّز بالمدن والمراكز الحضرية الكبرى، وهكذا تولّدت ظاهرة جديدة-قديمة هي ظاهرة النزوح والهجرة الداخلية لأعداد هائلة من اليد العاملة الفلاحية مستقطبة بفعل الجذب الذي بدأت تبديه المدينة، بما قد تتيحه من إمكانيات ترقي اجتماعي واقتصادي. ولم تتوقف عملية الهجرة نحو المدينة على فئات الفلاحين المسغبين الذين أصبحت أريافهم مناطق طاردة بفعل إهمال النشاط الزراعي، بل تعدى الأمر ليشمل حتى هجرة "وانتقال البرجوازية الصغيرة من الريف إلى التمركز في المدن، واغتنام فرص التسيب والفراغ الناجمين عن هجرة الرأسمالية الاستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الإنتاجية المدينية الأكثر مردودية من الإنتاج الزراعي"[12].

[12] علي غربي، "واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي"، في سليمان الرياشي "وآخرون"، **الأزمة الجزائرية**، ص 326.

لقد أدى تدفق أعداد كبيرة من هؤلاء على المدينة إلى نتائج خطيرة أبرزها ظاهرة تشكّل ونمو الأحياء المتخلفة أو الهامشية غير المخططة، لأنّ القدرة الاستيعابية للمدينة الجزائرية في تلك المرحلة كانت قاصرة، ودون مستوى الاستجابة المطلوبة لما فرضته هذه الأعداد الغفيرة من النازحين، فالإحصائيات المتوفرة تشير مثلا إلى أنه في العشرية الممتدة بين 1966-1977 تدفق على تخوم المدن الجزائرية نحو 300 ألف عامل جديد، مما جعل نسبة سكان المدن ترتفع بالمقارنة إلى نسبة سكان الريف من 3% سنة 1966 إلى 42% سنة 1977، كما تشير إحصائيات تلك الفترة أيضا إلى زيادة ونمو مطرد لعدد سكان المدن الجزائرية الكبرى كما يلي: 70% للجزائر العاصمة، و51% لوهران و35% لقسنطينة و70% لعنابة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ نسبة الحصول على السكن كانت في حدود جد متدنية وصلت إلى 130 أسرة من أصل 100 ألف أسرة كانت بحاجة إلى السكن[13] اتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك خطورة الظاهرة.

إننا يمكن تبعا لذلك أن نؤكد على أن المدينة الجزائرية قد عرفت خلال هذه الفترة **الموجة الثانية** التي تتوسط موجه الهجرة والنزوح العائدة للعامل الاستعماري والموجة التي ستعرفها عشرية التسعينيات بسبب الانفلات الأمني بعد إلغاء المسار الانتخابي في يناير 1993، وهو ما سيفاقم وضع مدننا أكثر، ويزيد من معاناة آلاف الأسر الجزائرية.

3.3– الظرف الأمني: لا شك أن الانفلات الأمني الذي خبرته الجزائر في العشريتين الماضيتين قد ولد كما ذكرنا **موجة ثالثة** من النزوح والهجرة الداخلية، ليتحول الريف مرّة أخرى ضحية لمستجد تاريخي سلبي هو مستجد الإرهاب والأعمال المسلحة، التي جعلت البقية الباقية من المتمسكين بالريف يغادرون هذا الفضاء إلى فضاء جديد هو فضاء المدينة.

[13] علي بوعناقة، "الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية–الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية"، في: سليمان الرياشي "وآخرون"، **الأزمة الجزائرية**، ص 360-361.

وعندما لم تتسع مناطق المدينة للأعداد الغفيرة الجديدة من الهاربين من ويلات الإرهاب، بدأت أحزمة جديدة تتشكل. وإذا كانت تعوزنا الإحصائيات الدقيقة حول أعداد هؤلاء فإنّ الملاحظة العامة تشير إلى أن عددهم ليس باليسير[14]، وهو ما ضاعف من جديد محنة المدينة الجزائرية التي تكدست فيها أفواج الوافدين الجدد غير المرحب بهم.

ثالثا: بين تجاوز التخلف وصناعة التخلف:

لقد عكفت الدولة الجزائرية منذ استرجاع الاستقلال إلى إعطاء أهمية بالغة لتطوير المجتمع عبر الانطلاق في مخطط تنمية يهدف إلى إعادة الاعتبار للمواطن الجزائري والقضاء على تلك الرواسب التي التصقت وصقلت الفرد والعائلة. لذا كان الرهان هو كيفية بعث نهوض اجتماعي حقيقي ارتكز أول الأمر على الاقتصاد والسياسة، وتدعّم لاحقا بالعناية بالسكان وظروفهم (صحة، تعليم، إعمار... إلخ)، غير أنّ هذا الاهتمام لم يرق إلى مستوى اعتبار الإنسان مورد الثروة ومحور التغيير في العملية التنموية، بل نظر إليه كوسيلة ملحقة وعنصر وموضوع يجري عليه التغيير. هذه النظرة استمدت تبريراتها من ذلك الاعتقاد الذي لازم النخب السياسية-المشرفة على إدارة عملية التنمية في تلك الفترة- وهو أن العامل المادي هو من سيغير الإنساني. من هنا كان الاعتقاد السائد أنّ التنمية ليست فقط استحداث بناءات صناعية، ولكن بالإضافة إلى ذلك تجميع فئات سكانية تحت سماء المدينة بكل مغرياتها، باعتبارها نمط حياة وناشرة للتمدن انطلاقا من فكرة أن التحضر هو "سيرورة تحول اجتماعي... سيرورة تحوّل روابط الجماعات الاجتماعية بالنسبة للفضاء (المجال)[15].

إنّ التخلف كحقيقة اجتماعية ظل إذاً حبيس نظرة اقتصادوية ضيقة، ولم يوضع في السياق الذي يقدمه كقضية اجتماعية لا تتلبس بمعنى الفقر المادي الذي أسبغ عليها، وإنما

[14] أشار بعض الباحثين إلى أنّ عددهم قد تجاوز 1.6 مليون نازح من العنف الإرهابي، إذاعة سطيف، يوم 2007/04/04، الساعة 17.

[15] REMY ; Jean, VOYE ; Liliane, **Ville, ordre et violence, forme spatiales et transaction sociale**, 1 er édition (Paris : PUF, 1981), p 27.

بذلك التخلف الذي يلحق الإنسان في ذاته، يعايشه باعتباره نمط وجود خاص متميز بالحركية النفسية والاجتماعية والعلائقية. يصير الإنسان في ظل حلقة التخلف فاعلا ومؤثرا في بنيته الاجتماعية التي ينتسب إليها.

من هنا يمكن القول إنّ التقدم الذي أريد له أن يتكرّس في الواقع، وينجح في البنية الجزائرية، فشل في تحقيق الهدف الذي وضع له؛ إذ لم يستطع أن يرتّق أكثر من تلك الأوراق التي خطّ عليها مشروع التنمية، فإهدار فرصة إشراك الإنسان الجزائري في التصور ومن ثم القرار أضاع الكثير من الوقت والجهد، بل وحتى الفرد في حد ذاته كمورد وكاستثمار. لذا يجب أن نعتبر أن التخلف يبرز بمظهره المادي البحت ويمكن لأي ملاحظ أن يعاينه بسهولة، ولكنه إضافة لهذا التوصيف هو وضعية مأزقية يسعى الفرد إلى تجاوزها باستحضار كل موروثه الثقافي، القيمي، سلوكاته ومواقفه حتى يجابه بها تحديات الحياة.

لقد ظل الوسط الحضري بما يمتلكه من مزايا وتفضيلات وجهة محبذة لكل الذين يسعون إلى تحقيق ترقية اجتماعية تتناسب وما يطمح إليه، فالمدينة لا تزال إلى اليوم هي المركز الذي ترتسم فيه كل السياسات وتتجسد فيه كل المشاريع، إنّها بمثابة مستقطب مستمر يشع بالمغريات لأنها ببساطة تحتكر كل شيء، غير أنّ تعميم هذه الاستنتاج قد يقودنا إلى مغالطة وهي أن سكان المدينة هم أناس محظوظون، وواقع الحال أنّ المدينة في الجزائر لا تزال رهينة استقطابي الترييف والتحضير حتى وإن تراءى لنا لأول وهلة أنها وحدة كبيرة مليئة بالأبنية والشوارع والمؤسسات، لأنّ الأمر لا يعدو أن يكون سوى وهم لصور غير واقعية؛ إذ إنّ الأبحاث تبين مدى الهوة التي تفصل بين الفئات الاجتماعية التي تكوّن نسيج المدينة، كما أن سوء تنظيم الشوارع والساحات، وغياب المرافق الضرورية، واهتراء المساكن، وانتشار الفقر والبؤس، وتضاعف حالات الجريمة والانتحار، وغيرها، كلها تؤشر لوضع مزري يختفي وراء صورة مشرقة لمدينة لا يظهر منها سوى وسط ميدانها أو نافورتها كبطاقة بريدية جميلة، أما باقي الأحياء التي هي الأغلبية فإنها لا تتميز عن الريف في تجوال الكلاب والقطط

والجرذان بين نقاط رمي النفايات عند عودة الماعز بالمساء من تلك المساحة الخضراء التي تسمى مجازا حديقة.

خامسا: الأسرة في الحي المتخلف (دراسة حالة):

أجريت هذه الدراسة في سنة 2006 واستلهمت جدواها من حافزين أحدهما من طبيعة معرفية مرتبط بتلك الأبحاث التي اهتمت بموضوع الأحياء المتخلفة، أما الحافز الثاني فهو متعلق بما شهدته الجزائر عموما ومدينة سطيف خصوصا في العشرية الأخيرة من القرن الماضي وهو تعزيز ظاهرة الأحياء المتخلفة بالمدينة بفعل العامل الأمني، وسعي السلطات المحلية إلى القضاء على مترتبات هذا الوضع الذي شاب الوجه العمراني للمدينة، لذا كان حي "لانقار" مجالا مهما للدراسة حيث شمل الاستقصاء 43 أسرة اختيرت على أساس العينة العشوائية المنتظمة، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

– الرأسمال الثقافي للأسرة: لقد أظهرت الدراسة أن سكان الحي هم من أصول حضرية ذلك أنّ أغلب القاطنين لا زالوا هم أولئك الذين سكنوه أول مرة، في حين أن باقي الوافدين الجدد هم ليسوا–كما تبينه الأدبيات النظرية– من أصول ريفية وإنما هم ورثة للمسكن أو أنهم وافدون إليه نتيجة أزمة السكن التي تعرفها البلاد، فقد أكدت نتائج الدراسة أن 60% من عينة الأسر المعنية هي مستأجرة للسكن، وهو ما يجعلنا نفكّر في أنّ هذا الحي هو حي متخلف عمرانيا، ولكن هو مشبع بفئات اجتماعية متمايزة توضح ذلك الثراء التعليمي والمهني الذي يميز هذا الحي، فنسبة التمدرس عالية جدا بين الأبناء، وللأولياء تصور إيجابي نحو المدرسة وجدوى التعليم؛ حيث أن 93% من الأسر المدروسة تأمل في وصول أبنائها إلى الجامعة، كما أن نمط الحياة المدينية يقدم وجها مشرفا لصورة الفتاة التي لا يمانع أفراد العينة في وصولها إلى أعلى مراتب التعليم. ونلحظ صورة أخرى للأولياء وهي أنهم يتابعون أبناءهم في المنزل وفي المدرسة؛ إذ إن 65% من أفراد العينة يصرّحون بأنهم يحرصون على قيام أبنائهم وإنجازهم لأعمالهم المدرسية، ولعلّ هذا ما انعكس في قلة نسبة التسرب المدرسي.

– **من الناحية المهنية:** الحي المتخلف ليس مكانا لتجمع البطالين، بل بالعكس فأغلب سكانه مشتغلون، تتنوع مهنهم من الأعمال الحرة إلى أعمال التنفيذ إلى الوظيف العمومي.

– **من ناحية تأثير الفضاء الداخلي للسكن:** أكّد غالبية أفراد العينة أنّ الفضاء الموجود مشغول بكيفية أو بأخرى، والأسر تتصرف بطرقها الخاصة للتكيف مع هذا الوضع السلبي، ووضعية المسكن بحسبهم غير مريحة نتيجة العدد الكبير من الأفراد الذين يحتلون هذا المجال؛ وقد كان الوضع مأساويا لدى بعض الأسر؛ إذ يتجاوز عدد الأفراد الذين يتقاسمون غرفة النوم الواحدة بين 04 إلى 06 أفراد من الذكور والإناث، وهو ما ينعكس على الاستقرار السيكولوجي لهؤلاء من دون شك، بل إنّ بعض الأسر تستخدم بعض فضاءات المنزل المتخصصة (مطبخ، حمام..) لأغراض أخرى تخرج عن نطاق وظيفتها؛ فهي إما مكان اضطراري للنوم أو ملجأ تحضير الدروس بالنسبة للأبناء المتمدرسين.

خلاصة: الحي المتخلف بالرغم من احتفاظه ببعض خصائصه كما نظّرت لها الأدبيات السوسيولوجية المتخصصة لم يعد ذلك المكان الذي يعيد إنتاج ظاهرات التخلف، والجريمة، والانحراف، –وإن كانت لم تختف تماما، بل قد ترتفع وتنخفض تبعا لمتغيرات أخرى مثل توفر العمل، وتوفر مرافق الحياة الضرورية...– أو ذلك الحيز المعزول عن بقية أحياء المدينة الأخرى التي تتفاضل عنه.

الحي المتخلف بقي محتفظا ببعض سماته لكنه ليس فضاء جامدا، وساكنوه ليسوا أشياء مادية جامدة تعيش بوضعها ولا تسعى لتغييره. نعم لا تزال جوانب من المعاناة حاضرة لأنّ هندسة المكان تفرض وتشرط هذه الحتمية، لكن متغيرات أخرى فرضت نفسها على الأسر التي تشغل هذا الفضاء، وعلى أساسها تشرط سلوكياتهم.

ينبغي أن نطلق العنان لدراسات سوسيولوجية تعيد تفكير المنهج والرؤية اتجاه الحي المتخلف واتجاه ساكنيه، فالتنميط والقولبة تأباها حركية الواقع الاجتماعي الجزائري المفعم بالحيوية والتجدد.